مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في سورية حتى عام 2025 (النافذة الديموغرافية هبة أم نقمة)
اسم الكاتب: أ.د. ياسين خليفة، أ.م.د. منذر الناصر، أحمد زهير الحاج قنبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3474
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 17:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين
العدد ١١١

العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في سورية حتى عام ٢٠٢٥
(النافذة الديموغرافية هبة أم نقمة)

The relationship between labor supply and demand in Syria until 2025
(Window demographic gift or a curse)

أ.د.ياسين خليفة
أستاذ في كلية الاقتصاد
جامعة الفرات

د.منذر الناصر
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد -
جامعة حلب

أحمد زهير الحاج قنبر
باحث - قسم السكان كلية الاقتصاد - جامعة حلب

Yasin Khalifa (PhD)
Professor
Department of Economics
University of Euphrates-Syria

Monthir Al-Nasir (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Aleppo-Syria

Ahmed Al-Haj Qanbar
PhD Candidate
Department of Population
University of Aleppo-Syria
ahmadkanbr@shuf.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/٥/٢٢
تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٩/١١

العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في سورية حتى عام ٢٠٢٥ (النافذة الديموغرافية هبة أم نقمة)

إعداد
الاستاذ الدكتور ياسين خليفة
الدكتور منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر

The Relationship between Labor Supply and Demand in Syria until (2025): Window Demographic Gift or a Curse?

Set by: Prof, Yasin Khalifa (PhD)
Monthir Al-Nasir (PhD)
Ahmed Al-Haj Qanbar

Abstract

Changes in the rate of population growth in Syria have led to make structural alterations in population and age distribution towards increasing the proportions of individuals within (15-64) age group and reduced children and elderly proportions. The increase in the individuals range within the age of economic activity constitutes a growth demographic gift of to reduce the unemployment rates and sustenance rates in the community, in case of integration of demographic variables with plans and development policies of the future. We will rely on the statistical approach to study the research hypotheses (related to examining previous relationships) through the statistical analysis (SPSS software) where study suggests hypotheses that there is a reversed correlation between the rate of unemployment and sustenance rates, and that the high number of manpower will not reduce the rates of sustenance until (2025).

Keywords: Economy, population, human power, window demographic, economic development

العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في سورية حتى عام ٢٠٢٥ (النافذة الديموغرافية هبة أم نقمة)

إعداد
الاستاذ الدكتور ياسين خليفة
الدكتور منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر

المستخلص

أدت التغيرات التي طرأت على معدل النمو السكاني في سورية إلى إحداث تبدلات بنيوية في هيكلية السكان وتوزعهم العمري باتجاه زيادة نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) وانخفاض نسبة الأطفال والمسنين،هذه الزيادة في نسبة الأفراد في سن النشاط الاقتصادي تشكل هبة ديموغرافية تنموية لخفض معدلات البطالة ومعدلات الإعالة في المجتمع في حال تم دمج المتغيرات الديموغرافية بالخطط والسياسات التنموية المستقبلية، وسنعتمد على المنهج الإحصائي لدراسة فروض البحث المتعلقة (بدراسة العلاقات السابقة) من خلال برنامج التحليل الإحصائي spss حيث تشير دراسة الفرضيات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل البطالة ومعدلات الإعالة والى أن ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية لن يخفض من معدلات الإعالة حتى عام ٢٠٢٥.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، سكان، قوة بشرية، نافذة ديموغرافية، تنمية اقتصادية.

المقدمة

تعد سورية من الدول الفتية نتيجة لارتفاع نسبة صغار السن (٠ – ١٤) فيها ،حيث وصلت هذه النسبة إلى ما يقارب نصف السكان في عام ١٩٧٥، ثم انخفضت إلى ٤٠.٨% في عام ٢٠٠٠، أما نسبة القوة البشرية من السكان في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) فقد كانت ٤٦.٢ % في عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت إلى ٥٤.٤ % في عام ٢٠٠٠. (مكتب إحصاء سورية، سنوات متعددة،صفحات متعددة) وتعود النسب الكبيرة لصغار السن من حجم السكان إلى القيم المرتفعة لمعدلات النمو السكاني في سورية، لكن هذا المعدل بدأ ينخفض منذ عام ١٩٨١ نتيجة لعوامل متعددة أهمها انتشار تعليم الإناث والوعي الاجتماعي وانتشار ظاهرة التمدن ومارافقها من ارتفاع لتكاليف المعيشة مقابل انخفاض العوائد المتأتية من كبر حجم الأسرة وزيادة عدد الأولاد بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية، حيث انخفض معدل النمو السكاني الوسطي السنوي من ٣.١ % للمدة من (١٩٧٥ – ١٩٨٠) إلى ٢.٥% للمدة من (١٩٨١ – ٢٠٠٥).(الاسكوا، ٢٠٠٨، ٤)(هيئة تخطيط الدولة في سورية، ٢٠٠٨، صفحات متعددة)، وقد رافق هذا الانخفاض تغيرات في التركيبة النوعية للسكان باتجاه ارتفاع أعداد الأفراد الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) والذين يشكلون القوة البشرية المنتجة في المجتمع، وترى العديد من النظريات الديموغرافية الحديثة والموضوعة من قبل عدد من المفكرين الاقتصاديين أمثال ديفيد بلوم وبترسون و داون،أن هذا الارتفاع في نسبة القوة البشرية من السكان يمكن أن يشكل دفعاً لعملية التنمية الاقتصادية في حال تم استغلاله بشكل جيد وفعال، وباتت هذا المقاربة تعرف بظاهرة النافذة الديموغرافية.

ويمكن إيضاح مفهوم النافذة الديموغرافية بأنه الفترة التي تزداد فيها نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) لتصل إلى أكثر من ٥٥% من مجموع السكان (بحسب تعريف الأمم المتحدة)، وقد حدثت النافذة الديموغرافية في أوروبا بين عامي (١٩٥٠ – ٢٠٠٠)، وبدأت في الصين عام ١٩٩٠ ومن المتوقع استمرارها حتى عام ٢٠١٥، أما الهند فمن المتوقع دخولها النافذة الديموغرافية في عام ٢٠١٠ لتستمر حتى عام ٢٠٥٠، أما غالبية دول أفريقيا فلن تدخل النافذة الديموغرافية حتى عام ٢٠٤٥ وما بعد (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ٣٦).

مشكلة البحث

إن تحويل العبء الديموغرافي الناجم عن الزيادة السكانية في سورية إلى (هبة ديموغرافية) يرتبط بقدرة الدولة على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل من خلال إتباع سياسات تنموية مناسبة للاستفادة من هذه (الهبة الديموغرافية).

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ضرورة وضع أسس تخطيطية واقتراح سياسات تنموية تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، قادرة على تحقيق نتائج إيجابية تساعد على خلق المزيد من فرص العمل، بما يؤدي إلى إدخال منهج التغيرات الديموغرافية في خطط تحسين الكفاءة الإنتاجية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية، والتعرف على آثار هذا الانفتاح على عملية التنمية الاقتصادية فيها، والعمل على اقتراح منهج

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قسير

تخطيطي يوظف هذا المفهوم (النافذة الديموغرافية) في خدمة الأهداف التنموية على المدى الطويل.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل المشكلة وعلى المنهج الإحصائي لدراسة فروض البحث من خلال برنامج التحليل الإحصائي spss .

الدراسات السابقة

ركزت الأبحاث والدراسات التي قامت بها الجهات الوطنية على تحديد اتجاهات تطور التركيبة العمرية للسكان في سورية خلال العقود القادمة، والآثار الديموغرافية المتوقعة لدخول سورية مرحلة النافذة الديموغرافية، ولم توضح هذه الدراسات الأثر الاقتصادي لانفتاح النافذة الديموغرافية في سورية، ومن أهم هذه الدراسات **(التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية)** والذي أُعد بالتعاون بين كل من هيئة تخطيط الدولة في سورية والهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونُشر في دمشق عام ٢٠٠٨، و**(التقرير الوطني الإستشرافي الأول في سورية (سورية، ٢٠٢٥))** والذي أُعد بالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة في سورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشر في دمشق عام ٢٠٠٧، و**(إسقاطات السكان بحسب المكتب المركزي للإحصاء)** والتي قام المكتب المركزي للإحصاء بإجرائها للسكان في سورية حتى عام ٢٠٢٥ انطلاقاً من عام ٢٠٠٥.

فروض البحث

١. إن زيادة عدد أفراد القوة البشرية في سورية بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ (وهي المدة المتوقعة لانفتاح النافذة الديموغرافية في سورية) سيؤدي إلى انخفاض معدلات الإعالة الديموغرافية.
٢. إن تغير معدل البطالة في سورية مرتبط بتغير معدل الإعالة الديموغرافية فيها.

١. تطور الهيكلية العمرية للسكان والقوة البشرية والقوة العاملة في سورية:

يمكن ملاحظة تطور أعداد السكان والقوة البشرية والقوة العاملة في ضوء التعدادات السكانية في سورية خلال المدة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٤ مروراً بأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على وفق الجدول الآتي :

الجدول رقم (١): تطور أعدادالسكان والقوة البشرية والقوة العاملة في سورية بين عامي ١٩٦٠ – ٢٠٠٤ (بالألف)

العام	السكان	القوة البشرية	القوة العاملة	المشتغلون	المتعطلون	نسبة المشتغلون إلى القوة البشرية %	نسبة المتعطلون إلى القوة العاملة %
١٩٦٠	٤٥٦٥	٣٠٠٠	١٠٩٧	٩٨٤	١١٣	٣٢.٨	١٠.٣
١٩٧٠	٦٣٠٥	٤٠٣٩	١٥٧١	١٤٧٠	١٠٠	٣٦.٤	٦.٤
١٩٨١	٩٠٤٦	٤٣٧٨	٢١٣٥	٢٠٢٦	١٠٩	٤٦.٣	٥.١
١٩٩٤	١٣٧٨٢	٦٩١٩	٣٢٤٢	٣٠٠١	٢٤١	٤٣.٤	٧.٤
٢٠٠٤	١٧٩٨٠	٩٨٢٧	٤٩٤٨	٤٣٣٩	٦٠٩	٤٤.٢	١٢.٣

المصدر: مكتب إحصاء سورية، سنوات متعددة،صفحات متعددة

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قسر

نلاحظ أن زيادة أعداد القوة البشرية وقوة العمل بشكل أكبر بكثير من زيادة أعداد السكان ،كما نلاحظ اتجاه معدلات النمو السكاني إلى الانخفاض ،وهذا يعود إلى حض الدولة على تنظيم النسل ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية وإلى زيادة فرص تعليم الإناث والتي أدت إلى تأخير سن الزواج، فضلا عن انخفاض عدد أفراد الأسرة نتيجة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولكن ذلك لم يمنع من تضاعف حجم السكان بالأعداد المطلقة حوالي أربع مرات بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٤. يشكل ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية والقوة العاملة ضغطاً متزيداً على ميزانية الدولة ومواردها (المحدودة أساساً) لتأمين الخدمات الأساسية وفرص العمل للأجيال الجديدة القادمة، كما نلاحظ اتجاه نسبة (المشتغلين / القوة البشرية) نحو الارتفاع من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨١ ثم انخفاضها بعد ذلك، ويعود ذلك برأينا إلى انحسار الدور الاجتماعي للدولة نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة آنذاك وصدور القانون الأساسي للعاملين في الدولة عام ١٩٨٦ والذي حصر التعيينات في الوظائف الحكومية بالملاك العددي لكل جهة، وهو ما قابله زيادة في معدلات البطالة بعد عام ١٩٨١ كما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم (١).

إن الزيادات الكمية في حجم السكان والقوة البشرية والقوة العاملة في سورية بين عامي(١٩٦٠ – ٢٠٠٤) لا تعطي صورة كاملة عن التغيرات الديموغرافية في سورية للمدة نفسها ، كونها لاتوضح التطور الحاصل في التوزع العمري للأفراد، والذي يحتل الأهمية الكبرى في النظريات الديموغرافية الحديثة التي تعرض للعلاقة الإيجابية بين التوزع العمري للسكان والنمو الاقتصادي للدولة بدلاً من التركيز على أثر زيادة الأعداد المطلقة للسكان على معدلات النمو الاقتصادي التي طالما تناولتها النظريات الديموغرافية التقليدية بالدراسة والتحليل.

لذلك سنبين فيما يأتي التطورات العمرية، القوة البشرية ،والقوة العاملة في سورية.

الجدول رقم (٢): توزع القوة البشرية النسبي في سورية بحسب فئات السن والنوع على وفق التعدادات السكانية للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

فئات السن	١٩٧٠			١٩٨١			٢٠٠٤		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١٥ – ١٩ فما دون	٣٦.٥	٣٥.٠	٣٥.٨	٣٨.٦	٣٧.٧	٣٨.١	١٩.٢	١٩.٢	١٩.٢
٢٠ – ٢٤	١١.٦	١١.٢	١١.٤	١٢.٧	١٣.٠	١٢.٩	١٦.٧	١٧.١	١٦.٩
٢٥ – ٢٩	٨.١	٩.٢	٨.٦	٩.٤	٩.٦	٩.٥	١٣.١	١٣.٥	١٣.٣
٣٠ – ٣٤	٧.٥	٨.٤	٨.٠	٧.٦	٧.٨	٧.٧	١٠.٨	١١.٠	١٠.٩
٣٥ – ٣٩	٧.٧	٨.٠	٧.٩	٥.٧	٦.١	٥.٩	٩.٤	٩.٥	٩.٥
٤٠ – ٤٤	٦.٧	٦.٣	٦.٥	٥.٤	٥.٨	٥.٦	٧.٨	٧.٧	٧.٨
٤٥ – ٤٩	٥.٢	٤.٩	٥.١	٤.٧	٤.٨	٤.٨	٦.٠	٥.٨	٥.٩
٥٠ – ٥٤	٣.٨	٣.٨	٣.٨	٥.٠	٤.٨	٤.٩	٤.٩	٤.٨	٤.٨
٥٥ – ٥٩	٣.٠	٢.٨	٢.٩	٣.٣	٣.٠	٣.١	٣.٥	٣.٣	٣.٤
٦٠ – ٦٤	٣.١	٢.٠	٢.٦	٢.٧	٢.٦	٢.٦	٢.٨	٢.٨	٢.٨
٦٥ فأكثر	٦.٨	٨.٣	٧.٥	٥.٠	٤.٨	٤.٩	٥.٨	٥.٣	٥.٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مكتب إحصاء سورية، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر

الجدول رقم (٣): توزيع القوة العاملة النسبي في سورية بحسب فئات السن والنوع وفق التعدادات السكانية للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

فئات السن	١٩٧٠			١٩٨١			٢٠٠٤		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
١٥ – ١٩ فما دون	١٨.٣	٣٩.٦	٢٠.٧	١٨.٤	٢٦.٧	١٩.١	١٢.٠	١٤.٨	١٢.٤
٢٠ – ٢٤	١٤.١	١٣.٣	١٤.١	١٦.١	٢٢.٠	١٦.٦	١٧.١	٢١.١	١٧.٨
٢٥ – ٢٩	١١.٦	٩.٩	١١.٤	١٣.٨	١٧.٢	١٤.١	١٥.٨	١٧.٧	١٦.١
٣٠ – ٣٤	١١.١	٨.٦	١٠.٨	١١.٤	١٠.٧	١١.٣	١٣.٥	١٤.٠	١٣.٦
٣٥ – ٣٩	١١.٤	٧.٩	١١.٠	٨.٦	٦.٩	٨.٤	١١.٨	١٢.٢	١١.٩
٤٠ – ٤٤	٩.٩	٦.٠	٩.٥	٨.١	٥.٥	٧.٩	٩.٧	٩.٠	٩.٦
٤٥ – ٤٩	٧.٦	٤.٥	٧.٢	٦.٨	٤.١	٦.٦	٧.٢	٥.٣	٦.٩
٥٠ – ٥٤	٥.٤	٣.٤	٥.٢	٦.٩	٣.٣	٦.٦	٥.٤	٣.٢	٥.٠
٥٥ – ٥٩	٤.١	٢.٠	٣.٩	٤.٣	١.٧	٤.٠	٣.٤	١.٤	٣.٠
٦٠ – ٦٤	٠.٧	٢.٢	٠.٩	٢.٨	١.٠	٢.٧	١.٩	٠.٧	١.٦
٦٥ فأكثر	٥.٧	٢.٦	٥.٤	٢.٩	٠.٩	٢.٧	٢.٢	٠.٦	٢.١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مكتب إحصاء سورية، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

يلاحظ من خلال دراسة الجداول السابقة (وبخاصة الجدول (٣)) اختلاف مفهوم القوة البشرية (والتي تشمل الأفراد داخل القوة العاملة والأفراد خارج القوة العاملة كالطلاب والمتقاعدين) وقوة العمل (والتي تتألف من المشتغلين فعلاً والعاطلين عن العمل) في سورية بين عامي١٩٦٠و٢٠٠٤، مروراً بأعوام٩٧٠ و١٩٨١ و١٩٩٤. ففي عام ١٩٦٠ كانت القوة البشرية والقوة العاملة تشمل جميع السكان النشيطين اقتصادياً فوق سن ٦ سنوات، أما في تعداد عام ١٩٧٠ فقد ارتفع هذا السن إلى ١٠ سنوات ،واستمر كذلك في تعدادي عامي ١٩٨١ و١٩٩٤، أما في تعداد عام ٢٠٠٤ فقد كانت الفئات العمرية من ١٥ - ١٩ هي الفئة العمرية الأولى، والسبب في ذلك يعود إلى تغيير مفهوم وأعمار الأفراد الداخلين الجدد إلى كل من القوة البشرية والقوة العاملة في سورية والإتجاهات الحديثة في حماية الأطفال والأحداث من الأعمال الخطيرة والشاقة والتزام سورية بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ومع ذلك لايزال هناك تناقض ملاحظ بين تحديد عمر العمال رسمياً (من قبل الدولة) بسن ١٨ سنة وبين اعتبار العمال من سن ١٥ إلى سن ١٨ سنة ضمن نطاق القوة العاملة، وتجدر الإشارة هنا الى أن وجود أعداد لابأس بها من الأطفال مازالوا يعملون ولو بشكل خفي بعيداً عن عيون الجهات المسؤولة.

من ناحية أخرى نلاحظ أيضاً أن حوالي ثلث القوة العاملة هو دون سن ٢٥سنة ،في الوقت الذي يجب فيه أن يكون على مقاعد الدراسة على اعتبار أن عمر إنهاء الدراسة (بما فيها الجامعية) الأدنى هو٢٢ سنة ،ويعود ذلك إلى عمل كثير من الذكور ضمن القطاع غير المنظم في سورية والذي يشكل حوالي ٤٠% من الاقتصاد السوري، حيث لايحتاج العمل في هذا القطاع إلى مؤهلات علمية أو خبرات مهنية عالية، وإلى ترك الإناث الدراسة في وقت مبكر للزواج أو مساعدة الأهل في العمل وخاصة في الريف.

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قمر

كما نلاحظ من خلال الجدول (٢) أن سورية قد دخلت فعلاً في عام ٢٠٠٤ مرحلة النافذة الديموغرافية (وذلك بحسب تعريف الأمم المتحدة المذكور سابقاً)، حيث بلغت نسبة السكان ضمن الفئات العمرية من (١٥ - ٦٤) /٥٧.١%/ من مجموع السكان. في مقابل انخفاض نسبة الأطفال إلى حوالي ثلث السكان في عام ٢٠٢٥ بعد أن كانت نسبتهم تشكل حوالي ٤٠ % من السكان في عام ٢٠٠٥ ، في حين سترتفع نسبة الشيوخ من حوالي٣ % من السكان في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٤.٥ % في عام ٢٠٢٥ وهذا يبين بوضوح حقيقية أن النافذة الديموغرافية يمكن أن تستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٥ بمدة طويلة نسبياً بالنظر إلى كون نسبة الأطفال من مجموع السكان في عام ٢٠٢٥ ما تزال مرتفعة، في حين تزداد نسبة الشيوخ ببطء بين عامي الإسقاط.

٢. مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية:

لعل من أهم هذه الدراسات الوطنية حول النافذة الديموغرافية **(التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية)** والذي أُعد بالتعاون بين كل من هيئة تخطيط الدولة في سورية والهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونُشر في عام ٢٠٠٨. وقد احتوى التقرير على عدد من الأقسام التي تدرس التركيب العمري للسكان في سورية وتطورها الزمني من الناحيتين الكمية والنوعية، كما تعرض للعلاقة بين السكان وعملية التنمية في سورية وتطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية في سورية وواقع عملية التنمية المستدامة في سورية.

وقد قام معدو التقرير بإجراء إسقاطات للسكان في سورية حتى عام ٢٠٢٥ انطلاقاً من عام ٢٠٠٥ وللتعرف على اتجاهات تطور التركيب العمري للسكان وحجمهم الكلي، وذلك بالاعتماد على فرضيتين أساسيتين:

- فرضية النمو السكاني المرتفع:

وهذه الفرضية قائمة على أساس عدم التدخل أو التأثير المباشر من طرف الدولة في السلوك الديموغرافي. وحسب هذا الفرض سوف يتزايد عدد السكان من (١٨.٢٧) مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى (٢٨.٤٨) مليون نسمة في عام ٢٠٢٥. وبالتالي سيزيد الحجم النسبي لسكان سورية في العام ٢٠٢٥ حوالي (٥٥.٩ %) قياساً بالعام ٢٠٠٥، أي أكثر من عشرة ملايين نسمة خلال هذه المدة وبمعدل لايقل عن نصف مليون نسمة سنوياً.

ووفقاً لهذا الفرض يتوقع أن يتراجع معدل النمو السكاني بشكل بطيءجداً من (٢.٣٥ %) في عام ٢٠٠٥ إلى (١.٩ %) في عام ٢٠٢٥ ،أي بوتيرة تراجع بطئية جداً تقدر نسبتها بحوالي(١٩.١ %) للعام ٢٠٠٥، مما سيؤدي إلى أنه سيزداد عدد سنوات تضاعف السكان في سورية من ٣٠ سنة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦.٦ سنة في عام ٢٠٢٥.

- فرضية النمو السكاني المنخفض:

وهذه الفرضية قائمة على أساس التدخل المباشر من طرف الدولة في ضبط وتنظيم وتوجيه السلوك الديموغرافي عبر سياسة سكانية – اجتماعية معلنة وواضحة المعالم. وبحسب هذا الفرض سوف يتزايد عدد السكان من (١٨.٢٧) مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى (٢٧.٤٣) مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، وبالتالي سيزيد الحجم النسبي لسكان سورية في العام ٢٠٢٥ حوالي (٥٠,١ %) قياساً بالعام ٢٠٠٥، أي أكثر من تسعة ملايين نسمة خلال هذه المدة ، وبما لايقل عن (٤٥٨) ألف نسمة سنوياً. ووفقاً لهذا الفرض يتوقع أن يتراجع معدل النمو السكاني إلى (١.٥٧ %) في عام ٢٠٢٥ أي بوتيرة تراجع تبلغ نسبتها حوالي (٣٣.٢ %) للعام ٢٠٠٥، وبالتالي سيزداد عدد سنوات تضاعف السكان في سورية من ٣٠ سنة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥ سنة في عام ٢٠٢٥.

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قيس

ووفقاً للفرضيات السابقة سيتطور حجم سكان سورية خلال المدة (٢٠٠٥–٢٠٢٥) بحسب الجدول الآتي :

الجدول رقم (٤): إسقاط حجم سكان سورية للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٥) بالمليون

العام	الفرض المرتفع	الفرض المنخفض
2005	18.27	18.27
2010	20.57	20.51
2015	23.10	22.86
2020	25.76	25.21
2025	28.48	27.43

المصدر: هيئة تخطيط الدولة في سورية ،٢٠٠٨،صفحات متعددة.

ولتحديد الموعد المتوقع لانفتاح النافذة الديموغرافية في سورية بحسب اتجاهات تغير البنية العمرية للسكان في سورية حتى عام ٢٠٢٥، سنعرض الجداول الآتية التي يوضح اتجاهات تغيير نسب فئات الصغار (٠ – ١٤) والناشطين اقتصادياً (١٥ – ٦٤) وكبار السن (٦٥ فأكثر) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٥ بحسب الفرضين السابقين:

الجدول رقم (٥): إسقاط النسب المئوية للفئات العمرية العريضة في سورية بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥

السنة	الفرض المنخفض				الفرض المرتفع			
	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥+	المجموع	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥+	المجموع
2005	39.5	57.2	3.3	100	39.5	57.2	3.3	100
2015	34.6	61.9	3.5	100	35.2	61.3	3.5	100
2025	30.5	65.1	4.4	100	32.8	62.9	4.3	100

المصدر: هيئة تخطيط الدولة في سورية ،٢٠٠٨،صفحات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول (٥) أن نسبة الفئة العمرية (٠ – ١٤) من إجمالي السكان تتجه إلى الانخفاض تدريجياً وفقاً لكلا الفرضين من حوالي ٤٠ % إلى حوالي الثلث، في مقابل زيادة نسبة الفئة العمرية (١٥ – ٦٤) بنسبة ٨% على وفق الفرض المنخفض ونسبة ٥ % على وفق الفرض المرتفع، وزيادة نسبة الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) ببطء من حوالي ٣ % في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٤% في عام ٢٠٢٥، ويبين الجدول أن سورية في عام قد دخلت فعلاً في مرحلة النافذة الديموغرافية وفقاً لكلا الفرضين.

٣. الآثار المتوقعة لإنفتاح النافذة الديموغرافية على معدلي الإعالة والبطالة في سورية:

إن تحقيق الإستفادة الكاملة من الآثار الإيجابية المتوقعة للنافذة الديموغرافية يرتبط بشكل أساسي بانخفاض معدلات الإعالة الناتج عن ارتفاع حجم القوة البشرية بالمقارنة مع حجم كل من الأطفال والشيوخ، وهو ما يساعد على زيادة الادخارات الفردية والاستثمارات الكلية. كما يشكل ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد عائقاً أساسياً أمام توظيف طاقات وقدرات القوة البشرية الشابة في خدمة عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة من التغيرات الديموغرافية المتوقعة.

وتعد النافذة الديموغرافية من المظاهر الإجابية في عملية التحول الديموغرافي والتي يمكن استغلالها للاستثمار وتحسين إنتاجية العمل، وخلق العديد من الفرص للاستثمار في

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قسر

سورية من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية والبشرية وتحسين خصائص هذه الأخيرة وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم واقتناء المعرفة.وتشير العديد من الدراسات الديموغرافية إلى أن سورية ستكون في المستقبل القريب ضمن مجموعة من الدول العربية التي ستحصل على عائد ديموغرافي متأت من زيادة عرض العمل وانخفاض نسبة المعالين وما ينتجه ذلك من زيادة المدخرات، وهذه الدول هي (الجزائر – المغرب – تونس – مصر – لبنان – الأردن – سورية – ليبيا) (الاسكوا، ٢٠٠٨، ٤).

يؤثر انفتاح النافذة الديموغرافية بشكل مباشر على كل من معدلات الإعالة والبطالة، ويرتبط تحول النافذة الديموغرافية إلى هبة ديموغرافية بأسلوب ونتائج هذا التأثير.

– معدلات الإعالة:

يُعرّف معدل الإعالة بأنه النسبة بين عدد السكان إلى عدد أفراد القوة العاملة، حيث إن كل عامل يعيل مجموعة من الأفراد، وهناك علاقة عكسية بين معدل النشاط الاقتصادي الخام ومعدل الإعالة، وإن ارتفاع معدل الإعالة يؤدي إلى ضعف الدخل الفردي، ومن ثم ضعف القدرة على الإدخار والاستثمار، ويمكن التمييز بين نوعين من معدلات الإعالة (الإعالة الاقتصادية والإعالة الديموغرافية)، حيث يشير مفهوم الإعالة الاقتصادية إلى النسبة المئوية بين عدد السكان وعدد العاملين، أما مفهوم الإعالة الديموغرافية فيشير إلى النسبة المئوية بين الأفراد خارج القوة البشرية (الأطفال والشيوخ) والأفراد داخل القوة البشرية (السكان في سن النشاط الاقتصادي).

ويشير الجدول الآتي إلى تطور معدلات الإعالة الاقتصادية والديموغرافية في سورية بين عامي ١٩٦٠ – ٢٠٠٤ وفقاً للتعدادات السكانية:

الجدول رقم (٦): تطور معدلات الإعالة الاقتصادية في سورية بين عامي ١٩٦٠ – ٢٠٠٤ (%)

السنة	معدل الإعالة الاقتصادية	معدل الإعالة الديموغرافية
١٩٦٠	٤٦٤	١٢٤
١٩٧٠	٤٢٩	١١٥
١٩٨١	٤٤٧	١٠٧
١٩٩٤	٤٦٠	٩٩
٢٠٠٤	٤١٥	٨٣

المصدر: مكتب إحصاء سورية،سنوات متعددة،صفحات متعددة.

نلاحظ من الجدول انخفاض معدلات الإعالة بنوعيها في عام ١٩٧٠ عما كانت عليه في عام ١٩٦٠، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التشغيل من جهة وكون مرحلة الزيادات الكبيرة في معدلات النمو السكاني كانت ماتزال في بدايتها من جهة أخرى، كما نلاحظ ارتفاع معدلات الإعالة حتى عام ١٩٩٤ نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عدد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات النمو السكاني، وتشير معدلات الإعالة في عام ٢٠٠٤ إلى انخفاض عما كانت عليه سابقاً بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو السكاني. ويبين الجدول الآتي إسقاط معدل الإعالة الديموغرافية بحسب التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية وفقاً للفرضيتين الأساسين:

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قيس

الجدول رقم (٧): إسقاط معدل الإعالة الديموغرافية في سورية بين عامي ٢٠٠٥ ــ ٢٠٢٥ (%)

السنة	الفرض المنخفض	الفرض المرتفع
٢٠٠٥	٧٤.٨٣	٧٤.٨٣
٢٠١٥	٦١.٤٤	٦٣.١٣
٢٠٢٥	٥٨.٩٦	٥٣.٦١

المصدر: هيئة تخطيط الدولة في سورية، ٢٠٠٨، صفحات متعددة.

نلاحظ انخفاض معدلات الإعالة الديموغرافية بين عامي ٢٠٠٥ ــ ٢٠٢٥ في سورية.ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن معدلات الإعالة في بعض المحافظات (وبخاصة المحافظات الشرقية) مرتفعة حيث سيصل هذا المعدل إلى٨٥% حسب الفرض المرتفع والى ٧٦% بحسب الفرض المنخفض في محافظة دير الزور وهو ما يشير إلى استمرار الزيادات الهائلة المتتالية في عدد المواليد الجدد في المحافظات الشرقية وبالتالي فإن كل ما وضع من خطط لمعالجة المشاكل السكانية في المنطقة الشرقية يحتاج إلى إعادة النظر فيها وبشكل عاجل وموضوعي لتلافي نقاط الضعف فيها وبما يساعد على نشر وعي سكاني تنموي فعّال في هذه المنطقة.

– معدل البطالة

بلغ معدل البطالة في سورية ٧.٤ % من القوة العاملة عام ١٩٩٤ كما بلغ معدل البطالة في عام ٢٠٠٤ (١٠.٨%) من القوة العاملة أي أن البطالة قد ازدادت بما يقارب ٣.٤ نقطة عن معدلها عام ١٩٩٤ وبالمقارنة مع معدل البطالة عام ١٩٨١ والبالغ ٤.٨ % نلاحظ تنامي معدل البطالة بمعدل شبه ثابت، ويعكس استمرار هذا الاتجاه خلال الثمانينات والتسعينات قصور عملية مواجهة البطالة وغياب الحلول المخففة لها، فضلاً عن استمرارية العوامل البنيوية المولدة لها، والجدول الآتي يظهر تطور معدل البطالة في سورية:

الجدول رقم (٨): تطور معدل البطالة في سورية بين عامي ١٩٦٠ ــ ٢٠٠٤(%)

السنة	معدل البطالة
١٩٦٠	١٠.٣
١٩٧٠	٦.٣
١٩٨١	٤.٨
١٩٩٤	٧.٤
٢٠٠٤	١٠.٨

المصدر: مكتب إحصاء سورية،سنوات متعددة،صفحات متعددة.

ويظهر واضحاً من خلال الجدول أن معدل البطالة كان دائماً يتغير (صعوداً ونزولاً) تبعاً لعوامل ترتبط (غالباً) بالمتغيرات الداخلية كمعدل النمو السكاني (حيث ترتفع معدلات الزيادة في القوة العاملة بارتفاع معدلات النمو السكاني) وقلة فرص العمل المتوفرة (وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في سورية حيث وصل هذا المعدل إلى قيم سالبة في

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قسر

نهاية التسعينات). فضلاً عن ارتباط العوامل المولدة للبطالة بالمتغيرات الدولية من ركود اقتصادي عالمي وأوضاع سياسية دولية.لذلك فإن الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية يتطلب زيادة الاهتمام بالمسألة السكانية والتوعية المجتمعية بضرورة خفض معدلات النمو السكاني في سورية، والعمل على زيادة نسبة التراكم الرأسمالي من الناتج القومي الإجمالي ،مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع قنوات الترابط والتكامل بين مخرجات العملية التعليمية ومدخلات سوق العمل في سورية.

اختبار الفرضيات

١. زيادة عدد أفراد القوة البشرية في سورية بين عامي ٢٠٠٥ــ ٢٠٢٥ سيؤدي إلى انخفاض معدلات الإعالة الديموغرافية:

من خلال الجداول (٤) و(٥) و(٧) يمكن تشكيل الجدول الآتي لدراسة هذا الفرض:

الجدول رقم (٩): تطورأعداد أفراد القوة البشرية (بالمليون) ومعدلات الإعالة الديموغرافية في سورية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥

السنة	الفرض المنخفض		الفرض المرتفع	
	القوة البشرية بالمليون	معدل الإعالة الديموغرافية (%)	القوة البشرية بالمليون	معدل الإعالة الديموغرافية (%)
٢٠٠٥	١٠.٤٥	٧٤.٨٣	١٠.٤٥	٧٤.٨٣
٢٠١٥	١٤.٣٠	٦١.٤٤	١٤.٠١	٦٣.١٣
٢٠٢٥	١٨.٥٤	٥٨.٩٦	١٧.٢٥	٥٣.٦١

وبدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الإعالة الديموغرافية بواسطة معامل الارتباط ضمن برنامج spss ينتج:

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	الفرض المنخفض القوة البشرية – معدل الإعالة الديموغرافية	3	-.919	.258
Pair 2	الفرض المرتفع القوة البشرية – معدل الإعالة الديموغرافية	3	-.999	.020

Paired Samples Test

		Mean	t	df	Sig. (2-tailed)
Pair 1	الفرض المنخفض القوة البشرية – معدل الإعالة الديموغرافية	-50.64667	-7.098	2	.019
Pair 2	الفرض المرتفع القوة البشرية – معدل الإعالة الديموغرافية	-49.95333	-6.168	2	.025

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر

معامل الارتباط بين القوة البشرية ومعدل الإعالة الديموغرافية بحسب الفرض المنخفض ٠.٩١٩- والارتباط عكسي وقوي، ومعامل الارتباط بين القوة البشرية ومعدل الإعالة الديموغرافية حسب الفرض المرتفع ٠.٩٩٩- والارتباط عكسي وقوي، ومن خلال الجدول الثاني نجد أن الفرض الأول مرفوض ،حيث إن قيمة ((Sig. (2-tailed أكبر من ٠.٠٥..

٢. إن تغير معدل البطالة في سورية مرتبط بتغير معدل الإعالة الاقتصادية والديموغرافية فيها:

وسنشكل الجدول الآتي من خلال الجدولين (٦) و(٨):

الجدول رقم (١٠): تطور معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية والديموغرافية في سورية للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٤ (%)

السنة	معدل الإعالة الاقتصادية	معدل الإعالة الديموغرافية	معدل البطالة
١٩٦٠	٤٦٤	١٢٤	١٠.٣
١٩٧٠	٤٢٩	١١٥	٦.٣
١٩٨١	٤٤٧	١٠٧	٤.٨
١٩٩٤	٤٦٠	٩٩	٧.٤
٢٠٠٤	٤١٥	٨٣	١٠.٨

وبدراسة العلاقة بين كل من معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية والديموغرافية بواسطة معامل الارتباط ضمن برنامج spss ينتج:

Paired Samples Correlations

Sig.	Correlation	N		
.826	-.137	5	معدل & معدل الإعالة الاقتصادية البطالة	Pair 1
.291	-.231	5	معدل & معدل الإعالة الديموغرافية البطالة	Pair 2

Paired Samples Test

Sig. (2-tailed)	df	t	Mean		
.000	4	45.720	435.08000	معدل الإعالة الاقتصادية - معدل البطالة	Pair 1
.000	4	32.479	397.88000	معدل الإعالة الديموغرافية – معدل البطالة	Pair 2

معامل الارتباط بين معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية ٠.١٣٧- والارتباط عكسي وضعيف، ومعامل الارتباط بين معدل البطالة ومعدل الإعالة الديموغرافية ٠.٢٣١- والارتباط عكسي وضعيف، ومن خلال الجدول الثاني نجد أن الفرض الثاني مقبول ،حيث إن قيمة ((Sig. (2-tailed أصغر من ٠.٠١.

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر

الاستنتاجات والتوصيات

مما سبق نستنتج مما يأتي :

١. تتجه معدلات الإعالة الاقتصادية والديموغرافية في سورية نحو الانخفاض على الرغم من استمرار ارتفاع قيمها.
٢. استمرار تذبذب معدل البطالة صعوداً وهبوطاً تبعاً لعوامل اقتصادية داخلية وخارجية متعددة.
٣. تشير دراسة الفرضيات إلى أن وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل البطالة ومعدلات الإعالة، وتتضح هذه العلاقة أكثر بين معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية.
٤. يتضح من دراسة الفرضية الثانية أن ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية لن يخفض من معدلات الإعالة حتى عام ٢٠٢٥، وذلك بسبب استمرار الزيادات الكبيرة في أعداد الأطفال وارتفاع أعداد المسنين.

إذاً تحتاج سورية لوضع سياسات ملائمة للاستفادة من الهبة الديموغرافية، تتمثل في وضع خطة تنموية اقتصادية بشرية تعمل على تحقيق ما يأتي:

١. نشر الوعي السكاني بضرورة خفض عدد الأطفال ضمن الأسرة الواحدة وتوضيح العوائد الاقتصادية المتأتية من ذلك.
٢. البدء بوضع خطة حكومية واضحة المعالم تعمل على خفض النمو السكاني على المدى الطويل.
٣. رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الاعتماد على الصناعات التنافسية والصناعات المعرفية.
٤. تقليص معدلات البطالة وخاصة بين الشباب والاستعمال الأمثل لطاقاتهم.
٥. تحسن إنتاجية العمل وذلك لتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد السوري .
٦. تحديث النظم التعليمية تماشياً مع التطور التكنولوجي والتقني.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. الأمم المتحدة ، ٢٠٠٣، التقرير عن الشباب في العالم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ٢٠٠٨، موجز السياسات الاجتماعية – العدد الأول.
٣. المكتب المركزي للإحصاء في سورية،١٩٦٠–١٩٧٠–١٩٨١–١٩٩٤–٢٠٠٤، التعدادات السكانية.
٤. المكتب المركزي للإحصاء في سورية،١٩٧٠–١٩٨٠–١٩٩٩–٢٠٠٤– ٢٠٠٥، المجموعة الإحصائية.
٥. المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٠٤، نشرة إحصاءات القوة العاملة في التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤.
٦. هيئة تخطيط الدولة في سورية والهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية.

ثانياً- مواقع الانترنت

1 -www.worldbank.org
2- www.un.org
3-www.undp.org

إعداد: أ.د.ياسين خليفة
د.منذر الناصر
أحمد زهير الحاج قنبر